Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google | الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	**Received: 4 May 2025**
Accepted: 29 May 2025	**Publishing: 1** September **2025**

War Remnants as a Threat to Human Security: A Study of the Role of Non-State Actors in Mitigating Their

Assistant Teacher: Baydaa Rafea Sharqi

Tikrit University / College of Political Science ,baydaa.r.sharqi3340@tu.edu.iq

Abstract

Human security has emerged as a significant shift in international relations studies, moving from the protection of the state and its borders to a focus on protecting human beings and ensuring their security and dignity in various economic, social, health, and environmental dimensions. In this context, landmines and explosive remnants of war (ERW) acquire particular importance as they represent some of the most persistent threats that do not end with the cessation of hostilities but continue to affect the lives of individuals and communities for many years after the end of military operations.

Landmines pose a direct threat to civilian lives, as they are planted in residential and rural areas and agricultural roads, resulting in casualties and permanent disabilities, as well as disrupting essential economic activities such as agriculture and livestock farming. ERW, the remnants of conflicts, including unexploded shells, rockets, and other munitions, also constitute a continuous threat, hindering the return of displaced populations and limiting the reconstruction of infrastructure and public services.

The impact of these risks extends to all dimensions of human security. They threaten not only personal security but also economic security by destroying sources of income, food security by depriving communities of agricultural land, and health security due to injuries and disabilities. Furthermore, they have long-term environmental impacts that hinder social stability. These threats deepen political and social instability in post-conflict environments and increase the fragility of local communities.

In response to these challenges, international organizations and mine clearance organizations have played a vital role. They have developed various mechanisms, including clearance operations, awareness campaigns about the dangers of explosives, and support for victims. They have also strengthened international legal frameworks, such as the Ottawa Convention. These efforts have contributed to transforming mine action from a purely military issue into a humanitarian and developmental one directly linked to the concept of human security.

Keywords: Human security, landmines, explosive remnants of war, international organizations,internationalrelations.

DOI المجلة : https://doi.org/10.64184

ايميل المجلة: info@ashurjournal.com

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة : https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

هذه المجلة مفتوحة الوصول وجميع البحوث مفهرسة في هذه

IRAQI Academic Scientific Journals

Google الباحث العلمي

Crossref

معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٤ مايو ٢٠٢٥

القسم : القانون

تاريخ القبول : ٢٩ يوليو ٢٠٢٥

تاريخ النشر : ١ سبتمبر ٢٠٢٥

مخلّفات الحروب كتهديد للأمن الإنساني: دراسة تحليلية في دور الفواعل من غير الدول في الحدّ من مخاطرها

م.م. بيداء رافع شرقي

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، baydaa.r.sharqi3340@tu.edu.iq

الملخص

برز الأمن الإنساني بوصفه تحولاً مهماً في دراسات العلاقات الدولية، إذ انتقل الاهتمام من حماية الدولة وحدودها إلى التركيز على حماية الإنسان، وضمان أمنه وكرامته في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية ، وفي هذا السياق، تكتسب الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة أهمية خاصة بعدها من أبرز التهديدات الممتدة التي لا تنتهي بانتهاء النزاع فحسب ، وإنما تستمر في التأثير على حياة الأفراد والمجتمعات لسنوات طويلة بعد توقف العمليات العسكرية.

كما تشكل الألغام الأرضية خطراً مباشراً على حياة المدنيين، إذ تُزرع في المناطق السكنية والريفية والطرق الزراعية، مما يؤدي إلى خسائر بشرية وإعاقات دائمة، فضلاً عن تعطيل الأنشطة الاقتصادية الأساسية كالزراعة والرعي ، أما مخلفات الحرب المتفجرة، فهي تمثل بقايا النزاعات من قذائف وصواريخ وذخائر غير منفجرة، وتُعد بدورها مصدراً مستمراً للتهديد، كونها تعيق عودة السكان النازحين وتحد من إعادة إعمار البنى التحتية والخدمات العامة.

ويمتد تأثير هذه المخاطر إلى أبعاد الأمن الإنساني كافة، فهي لا تهدد الأمن الشخصي فحسب، بل تؤثر أيضاً في الأمن الاقتصادي عبر تدمير مصادر الدخل، والأمن الغذائي عبر حرمان المجتمعات من الأراضي الزراعية، والأمن الصحي نتيجة الإصابات والإعاقات، فضلاً عن التأثيرات البيئية طويلة الأمد التي تعيق الاستقرار المجتمعي ، وأن هذه التهديدات تعمّق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بيئات ما بعد النزاع، وتزيد من هشاشة المجتمعات المحلية.

وفي مقابل هذه التحديات، برز دور فاعل للمنظمات الدولية ومنظمات إزالة الألغام، التي عملت على تطوير آليات متعددة تشمل عمليات التطهير، والتوعية بمخاطر المتفجرات، ودعم الضحايا، فضلاً عن تعزيز الأطر القانونية الدولية مثل اتفاقية أوتاوا ، كما أسهمت هذه الجهود في تحويل التعامل مع الألغام من مجرد مسألة عسكرية إلى قضية إنسانية وتنموية ترتبط مباشرة بمفهوم الأمن الإنساني.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات جوهرية تواجه هذا المجال، أبرزها تراجع التمويل الدولي، وضعف دمج برامج إزالة الألغام ضمن خطط التنمية الوطنية، إضافة إلى الحاجة المستمرة لبناء القدرات المحلية. هذه العوامل مجتمعة تعكس تعقيد البيئة التي يعمل فيها هذا القطاع، وتؤكد أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول التقنية نحو استراتيجيات تنموية مستدامة تضع الإنسان في مركز الاهتمام.

الكلمات المفتاحية : الأمن الإنساني ، الألغام الأرضية ، مخلفات الحرب المتفجرة ، المنظمات الدولية ، العلاقات الدولية.

المقدمة

اولاً. أهمية البحث : وتظهر في سياقين هما :

1. **الأهمية العلمية** : إثراء الأدبيات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية عبر الربط بين مفهوم الأمن البشري والتهديدات المادية الناجمة عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة ، إذ يقدم البحث معالجة تحليلية متعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وتسلط الضوء على التداخل بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان ، فضلاً عن مساهمة البحث بتوسيع النقاش العلمي حول دور المنظمات الدولية في إدارة مخاطر ما بعد النزاعات، ويعزز من فهم الأبعاد الهيكلية والاجتماعية المرتبطة بالأمن البشري ، وبذلك، يضفي البحث قيمة معرفية تسهم في تطوير المضامين النظرية والمقاربات التحليلية الحديثة.
2. **الأهمية العملية :** تقديم إطار تطبيقي يسهم في تحسين سياسات وبرامج إزالة الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة في بيئات ما بعد النزاعات ، كما أن البحث يوفر أساساً عملياً لصنّاع القرار والمنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات أكثر كفاءة للحد من المخاطر، ودعم عودة النازحين، وإعادة تفعيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة، وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية، وربط أعمال إزالة الألغام بخطط التنمية الوطنية.

ثانياً. إشكالية البحث : تتمحور الإشكالية حول كيفية تأثير الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة في تقويض الأمن البشري في بيئات ما بعد النزاعات، رغم الجهود الدولية المبذولة لمعالجتها ، فضلاً عن مدى نجاح المنظمات الدولية في توظيف أدواتها الفنية والقانونية والإنسانية للحد من هذه التهديدات، وتحويلها من عائق أمام التنمية والاستقرار إلى مدخل لتعزيز السلام المستدام وإعادة بناء المجتمعات ، ومن هذه الإشكالية الرئيسة تتفرع أسئلة فرعية عدة هي :

1. ما مفهوم الأمن الإنساني والألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة ؟.
2. كيف يؤثر دور المنظمات الدولية في إزالة الألغام وتعزيز الأمن البشري في مرحلة ما بعد النزاع المسلح؟.

ثالثاً. فرضية البحث : تفترض الدراسة أن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة تمثل عائقاً بنيوياً مستمراً أمام تحقيق الأمن البشري، وأن فاعلية المنظمات الدولية في معالجتها ترتبط بقدرتها على توظيف مقاربات متكاملة تجمع بين إزالة الألغام، وبناء القدرات، وتعزيز الأطر القانونية والتنموية، بما يسهم في تحويل هذه التهديدات إلى فرصة لإعادة الاستقرار والتنمية المستدامة.

رابعاً. مناهج البحث : يعتمد البحث على منهجية علمية تنسجم مع طبيعة الدراسات في حقل العلوم السياسية والدراسات الدولية، إذ أستعمل المنهج الوصفي لرصد الإطار الرئيس لتحليل ظاهرة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة وتأثيرها في الأمن البشري، عبر توصيف أبعاد المشكلة ورصد انعكاساتها الإنسانية والتنموية في بيئات ما بعد النزاعات ، كما يعتمد البحث على المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين المتغيرات، سيما العلاقة بين جهود إزالة الألغام وتعزيز الاستقرار وإعادة بناء المجتمعات.

إلى جانب ذلك، يوظف البحث المنهج المؤسسي لدراسة دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، في إدارة ملف الألغام، وتحليل سياساتها وأدواتها القانونية والتقنية والإنسانية ، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن بشكل جزئي لمقارنة تجارب بعض الدول أو الحالات في التعامل مع مخلفات الحرب، بهدف استخلاص أنماط مشتركة أو اختلافات جوهرية.

خامساً هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين ، عالج المبحث الأول : **الأمن الإنساني ـ الألغام الأرضية ـ مخلفات الحرب المتفجرة : المضامين النظرية والمفاهيمية** ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب ، إذ ركز المطلب الأول على بيان مفهوم الأمن الإنساني ، في حين عالج المطلب الثاني : ماهية الألغام الأرضية ، بينما تضمن المطلب الثالث : مفهوم مخلفات الحرب المتفجرة.

بالمقابل، ركّز المبحث الثاني على البعد التطبيقي للدراسة، عبر تحليل التطرق لـ : **دور المنظمات الدولية**

ومنظمات إزالة الألغام في تعزيز الأمن البشري بعد النزاعات المسلحة ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب هي ، فقد تضمن المطلب الأول : المنظمات الدولية والامن الإنساني ، إما المطلب الثاني فقد تطرق إلى : الجهات الدولية الرئيسية المسؤولة عن أعمال إزالة الألغام ، وآخيراً جاءه المطلب الثالث بعنوان : التحديات المستقبلية لأعمال إزالة الألغام والأمن البشري. وتضمن البحث خاتمة واستنتاجات وتوصيات خلاصة لأهم ما تم التوصل إلية من قبل الباحثة.

المبحث الأول

الأمن الإنساني ـ الألغام الأرضية ـ مخلفات الحرب المتفجرة : المضامين النظرية والمفاهيمية

يشكل الأمن الإنساني أحد التحولات المفاهيمية المهمة في حقل العلاقات الدولية، إذ يعكس انتقالاً تدريجياً في مقاربة قضايا الأمن من نطاقها التقليدي المرتبط بالدولة إلى فضاء أوسع يضع الإنسان في مركز الاهتمام ، ففي ظل التحولات التي شهدتها بيئات النزاع وما بعدها، برزت مجموعة من التهديدات التي لم تعد تنحصر في أطرها العسكرية المباشرة فحسب ، وإنما امتدت لتأخذ أبعاداً أكثر تعقيداً واستمرارية، الأمر الذي جعل من دراسة هذه الظواهر ضرورة لفهم طبيعة التحديات المعاصرة.

وفي هذا السياق، تتقاطع مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بالإنسان وبيئته المحيطة، وتنعكس آثارها على الاستقرار العام ، وإمكانات التعافي بعد الصراع ، كما أن هذا التداخل بين البعد النظري والواقع الميداني يفرض مقاربة تحليلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تعدد مستويات التأثير وتشابك العوامل.

بالمقابل فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي : مفهوم الأمن الإنساني، وماهية الألغام الأرضية، ومفهوم مخلفات الحرب المتفجرة.

المطلب الأول

مفهوم الامن الإنساني

برز مفهوم الأمن البشري كرد فعل على قصور نماذج الأمن التقليدية، التي ركزت في المقام الأول على السلامة الإقليمية، والتهديدات العسكرية، وحماية السيادة الوطنية. وفي تقرير التنمية البشرية لعام 1994، جادل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هذه التفسيرات الضيقة للأمن تتجاهل مواطن الضعف اليومية التي يواجهها الأفراد والمجتمعات الدولية. وبدلاً من ذلك، أعاد التقرير صياغة مفهوم الأمن بجعل الإنسان محوره، مؤكداً أن الأمن الحقيقي يقاس بقدرة الناس على العيش بأمان ودون عوز، وبكرامة.[1]

وهناك من يعرفه على انه "يشير الى مصادر تهديد حياة وحرية الافراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات في الوقت والنطاق وعند هذه النقطة فن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة. [2]

يمكن القول إنه على الرغم من وجود قدر من الاتفاق بين الدراسات الأكاديمية حول مفهوم الأمن الإنساني، خاصة في تركيزه على الفرد بوصفه محور العملية الأمنية بدلاً من الدولة، إلا أن هذا المفهوم لا يزال محل تباين من حيث التعريف والتحديد. فبعض المقاربات تتبنى فهماً واسعاً للأمن الإنساني، يشمل مختلف الأبعاد المرتبطة بحياة الإنسان وكرامته، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، في حين تذهب اتجاهات أخرى إلى توسيع هذا المفهوم بشكل عملي ليشمل التعامل مع التهديدات المباشرة التي تمس حياة الأفراد، لا سيما تلك الناتجة عن النزاعات ومخلفاتها مثل الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة وابعادها الانسانية.[3]

ويقر هذا الفهم الأوسع للأمن الإنساني بأن النزاعات المسلحة والحروب تولد تهديدات جسيمة لسلامة الناس ورفاههم، بما في ذلك الخسائر في الأرواح، والنزوح، وتعطيل سبل العيش، وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد. وعلى عكس أطر الأمن التي تركز على الدولة، يجسد الأمن البشري الطبيعة المترابطة للصراع العنيف وغيره من التهديدات كالفقر والمرض وتدهور البيئة، مُبيّنًا أن الحروب لا تُسبّب ضررا فوريًا فحسب، بل تنشئ أيضًا مواطن ضعف مستمرة تقوض التنمية والكرامة الإنسانية. ويسلط هذا الفهم الشامل الضوء على ضرورة دمج الحماية من النزاعات المسلحة في سياسات أوسع تهدف إلى تأمين حياة الإنسان وحماية الحريات الأساسية.[4]

وفقا لتعاريف الامن الإنساني فان ابعاده تتنوع وتختلف باختلاف التهديدات والمخاطر التي تهدد امن الافراد والمجتمعات

ويمكن تحديدها فيما يلي [5]:

1. **الامن الشخصي:** ويعتبر الامن الشخصي اول مظاهر الامن الإنساني إذا يتمحور حول كيفية تامين الحماية للأفراد في ظل النزاعات المسلحة والمعاملات الإنسانية.
2. **الامن الاقتصادي:** يفيد الأمن الاقتصادي ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد والعائلات بأداء دورهم الاقتصادي والثقافي، فهو يتعلق بقضايا البطالة، والأمن الوظيفي، والفقر، وعمالة الأطفال، ويقصد به التحرر من الفقر والحاجة.
3. **الامن الغذائي:** يعني حصول جميع الناس على المواد الغذائية الأساسية بحيث لا يتطلب فقط الكفاية الغذائية وإنما يفيد إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والصحي، ويشير إلى قدرة الدول على تأمين وتلبية احتياجات المواطنين، ويعد الحق في الغذاء جزءًا من حقوق الإنسان.
4. **الامن الصحي:** ويقصد به التحرر النسبي من المرض والعدوى والحماية من العجز والموت ،كما يعني حماية المواطن وسلامته البدنية والعقلية ، ويركز على تنمية ثقافة العناية البنية وصحة المجتمع.
5. **الامن البيئي:** من أهم مظاهر الأمن الإنساني، ويرتبط بقضايا التصحر، والجفاف، وتلوث الماء والهواء والأرض، والتلوث الغذائي، سواء كانت هذه المصادر طبيعية أو ناتجة عن النشاط البشري ، إضافة إلى انتشار مخلفات الحرب المتفجرة التي تشكل خطرا طويل الأمد على الإنسان والبيئة.
6. **الامن السياسي**: يرتبط باحترام الحقوق والحريات الأساسية، ونشر الديمقراطية، وتمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار، وضمان الحصول على الخدمات العامة.
7. **الامن المجتمعي:** الأمن المجتمعي: يتمحور حول استمرارية هوية المجتمع وتماسكه، ويشمل التهديدات الناتجة عن الجريمة، والإرهاب، والتغيرات الثقافية والاجتماعية، والهجرة.

المطلب الثاني
ماهية المخلفات الحربية

تعد مخلفات الحروب من أقسى التركات التي تخلّفها النزاعات المسلحة، إذ تستمر آثارها لفترات طويلة بعد انتهاء العمليات العسكرية، وتترك انعكاسات خطيرة على حياة الأفراد والمجتمعات. فهي لا تقتصر على الخسائر الآنية أثناء الحرب، بل تمتد لتشكل تهديدًا دائمًا للأمن الإنساني، من خلال إيقاع الضحايا بين المدنيين، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، وعرقلة عمليات إعادة الإعمار والتنمية، فضلًا عن ما تسببه من تلوث بيئي ومخاطر مستمرة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وحسب المفاهيم الدولية تنقسم هذه المخلفات الى نوعين:

1- ماهية الألغام الأرضية

الألغام الأرضية عبارة عن أجهزة متفجرة مصممة لتنفجر عند التواجد بقربها او ملامستها من قبل الأشخاص او المركبات مما يشكل خطر طويل الأمد على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني بسبب استمرار وجودها بعد انتهاء النزاع المسلح.[6]

في هذا السياق، يتم تصنيف الألغام وفقا لبعدين رئيسيين. أولاً، حيث تشمل البيانات الاولية من ألغام مضادة للدبابات Anti-Tank -(AT)، وهي أكبر بثلاث إلى ست مرات في كل من الأبعاد والوزن لأنها مصممة لاختراق المركبات المدرعة، والألغام المضادة للأفراد Anti-Personnel -(AP)، التي تكون أصغر حجمًا ومصممة لاستهداف الأفراد.[7]

ثانيا، تتكون هذه الأجهزة من مواد متنوعة، تشمل المعادن والبلاستيك والزجاج والخشب، وتختلف في حجمها وتعقيدها تبعا لاستخدامها المقصود. ونظرا لانخفاض تكلفة إنتاجها وسهولة زرعها، فقد انتشرت الألغام الأرضية على نطاق واسع في مناطق النزاع، وغالبا ما تبقى مخفية وغير مكتشفة لسنوات.[8]

وبسبب هذه الابعاد والتهديدات للألغام الأرضية فقد تجسدت نشأة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تحولاً في إدراك المجتمع الدولي لطبيعة هذه الأسلحة، من كونها وسيلة قتالية تقليدية إلى تهديد مستمر لحياة المدنيين حتى بعد انتهاء النزاعات. وقد تجسد هذا التحول في تبني معاهدة (**أوتاوا**)*، التي أسّست لتعريف معياري للألغام المضادة للأفراد بوصفها أسلحة محظورة لما تخلّفه من آثار عشوائية وطويلة الأمد. وبموجب هذا الإطار، أصبحت الألغام الأرضية تُعرف ليس فقط من حيث خصائصها التقنية، بل من خلال آثارها الإنسانية، بما يشمل تعطيل سبل العيش، وتهديد الأمن البشري، وفرض التزامات دولية تتعلق بالإزالة، والتطهير، ودعم الضحايا، الأمر الذي يعزز من إدراجها ضمن مفاهيم الأمن الإنساني في العلاقات الدولية.[9]

ووفقا لمعاهدة اوتاوا فان الألغام الأرضية لا تفهم بوصفها مجرد أدوات عسكرية ولكن ظاهرة ذات ابعاد إنسانية وقانونية وتنموية، تتحمل فيها دول الأطراف مسؤولية تنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع، بما في ذلك عمليات التطهير إزالة الألغام ودعم الضحايا. وذلك من خلال القانون الدولي الإنساني الذي يلعب دورا حاسما في تنظيم استخدام الأسلحة وحماية المدنيين، موفرا بذلك اطارا قانونيا للمنظمات الدولية والمحلية للتدخل في مناطق النزاع. وبالتالي، يُفهم مفهوم الألغام الأرضية على أنها تهديد لبنية الأمن الانساني، وليس مجرد أداة عسكرية في سياق الصراع.[10]

2- مفهوم مخلفات الحرب المتفجرة

مخلفات الحرب المتفجرة (ERW): هي ذخائر غير منفجرة او ذخائر متفجرة مهجورة تترك بعد انتهاء النزاعات المسلحة. وتشمل هذه المخلفات القنابل والقذائف والصواريخ والذخائر المماثلة غير المنفجرة، والتي تشكل تهديدا مستمرا للمدنيين وتُعيق التعافي والتنمية بعد انتهاء النزاع.[11]

في أدبيات العمل الإنساني وإزالة الألغام، يُشار غالبًا إلى مخلفات الحرب المتفجرة باسم الذخائر غير المنفجرة (UXO): وهو مصطلح شائع الاستخدام لوصف الذخائر التي أُطلقت أو نشرت ولكنها لم تنفجر كما هو مخطط لها.[12]

إلى جانب خطرها المادي المباشر، تستمر مخلفات الحرب المتفجرة في التأثير على المجتمعات لفترة طويلة بعد انتهاء النزاعات المسلحة، وذلك بتقييد حرية التنقل، والحد من الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية، وتقويض سبل العيش. وغالبا ما تمنع المناطق الملوثة عودة السكان النازحين بأمان، وتخر إعادة بناء البنية التحتية كالمساكن والمدارس والمرافق الصحية. في العديد من مناطق ما بعد النزاعات. خاصة ان المجتمعات المحلية تفتقر إلى القدرات التقنية والموارد اللازمة لمعالجة تلوث مخلفات الحرب المتفجرة، مما يجعل عمليات التطهير بطيئة ومكلفة. ونتيجة لذلك، لا يمثل وجود مخلفات الحرب المتفجرة تحديا أمنيا فحسب، بل يمثل أيضًا مصدر قلق إنساني وتنموي طويل الأمد يتطلب استجابات محلية ودولية منسقة.[13]

المبحث الثاني

دور المنظمات الدولية ومنظمات إزالة الألغام في تعزيز الأمن البشري بعد النزاعات المسلحة

تعد مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة من المراحل الأكثر حساسية في مسار الدول والمجتمعات، إذ تتداخل فيها آثار الصراع مع محاولات إعادة البناء والاستقرار، ضمن سياقات تتسم بالتعقيد والتشابك، وفي هذا الإطار، تبرز أدوار متعددة لفاعلين دوليين وإقليميين يسعون إلى التعامل مع التداعيات الممتدة للنزاعات، بما يعكس تطوراً في طبيعة التدخلات الدولية وأدواتها.

كما يشير هذا المجال إلى تنوع في مستويات العمل المؤسسي والإنساني، وما يرتبط به من جهود تستهدف الحد من المخاطر وتعزيز بيئات أكثر استقراراً وأمناً، في ظل تحديات مستمرة تتطلب تنسيقاً واسعاً بين مختلف الأطراف الفاعلة ، ويعكس ذلك اتساع نطاق الاهتمام الدولي بالقضايا المرتبطة بالأمن الإنساني وما يتصل به من قضايا ذات طابع إنساني وتنموي.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي : المنظمات الدولية والأمن الإنساني، الجهات الدولية الرئيسة المسؤولة عن أعمال إزالة الألغام، والتحديات المستقبلية لأعمال إزالة الألغام والأمن البشري.

المطلب الأول

المنظمات الدولية والامن الإنساني

تؤدي المنظمات الدولية دورًا محوريًا في ترسيخ هذا المفهوم ضمن هياكل الحوكمة العالمية. فمن خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف، وأطر السياسات، والآليات التشغيلية، ساهمت في تحويل الأمن الإنساني من فكرة نظرية إلى ممارسة دولية عملية.

وعلى الصعيد الدولي، جرى دمج نهج الأمن البشري تدريجيا في برامج إصلاحية أوسع تربط الأمن بالتنمية وحقوق الإنسان. وقد عزز هذا التحول إطارا متكاملًا يتجاوز الاستجابة للأزمات قصيرة الأجل نحو استراتيجيات طويلة الأجل للوقاية، وبناء السلام، وإعادة الإعمار بعد النزاعات. ويؤكد هذا النهج على أن التهديدات، كالفقر والمرض وتدهور البيئة والعنف الداخلي، مترابطة ومتداخلة، وبالتالي تتطلب مشاركة دولية منسقة ومستدامة.[14]

في إطار هذا المفهوم، اعتمدت المنظمات الدولية على مجموعة واسعة من الأدوات المعيارية والبرامجية لتأطير تدخلاتها في سياقات ما بعد النزاعات، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (التي تم ذكرها سابقا)، والأطر القانونية التنظيمية، والبرامج التشغيلية المتكاملة، وآليات التنسيق المؤسسي. وقد ساهم الاستخدام المتكامل لهذه الأدوات في إعادة توجيه المشاركة الدولية من مقاربات أمنية ضيقة نحو إطار أوسع يربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان من خلال استراتيجيات تدخل منسقة.[15]

وبهذا المعنى، لا تساهم أعمال إزالة الألغام في الأمن المادي فحسب، بل تساهم أيضا في الأمن الانساني من خلال الحد من الخسائر في صفوف المدنيين، واستعادة سبل العيش، وخلق ظروف أكثر أماناً للتعافي والتنمية على المدى الطويل.[16]

أما فيما يتعلق بالبعد العملياتي، فقد تجلى نهج الأمن البشري الذي تتبناه المنظمات الدولية في تعزيز وتكثيف الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان من خلال تدخلات منسقة في مرحلة ما بعد الصراع، فهي تستند إلى استراتيجيات متعددة الأبعاد. اذ يتم تنفيذ المساعدات الإنسانية وبناء السلام والإصلاح المؤسسي والتخطيط التنموي بشكل متوازي، بدلاً من كونها عمليات منفصلة أو متقطعة. ويعكس هذا التنسيق إدراكا بأن انعدام الأمن في مرحلة ما بعد النزاع لا يمكن معالجته بفعالية من خلال تدابير تقنية معزولة، بل يتطلب مشاركة مستدامة تعالج في آن واحد احتياجات الحماية الفورية والعوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار.[17]

وبذلك تتجاوز أنشطة المنظمات الدولية عبر برامجها عملية مكافحة الألغام العملية الفنية لإزالة الألغام الأرضية، لتشمل مجموعة من التدابير الإنسانية والوقائية الرامية إلى الحد من المخاطر التي تشكلها الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة. وتتضمن هذه الأنشطة عادةً إزالة الألغام والذخائر المتفجرة، والتوعية بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا، وتدمير الألغام الأرضية المخزنة. إضافة إلى ذلك، تدعم برامج مكافحة الألغام تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم استخدام الألغام الأرضية وتعزز المعايير الدولية المتعلقة بمخاطر المتفجرات. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، تساهم منظمات مكافحة الألغام في تحسين سلامة المدنيين وتيسير التعافي والتنمية في بيئات ما بعد النزاعات.[18]

المطلب الثاني

الجهات الدولية الرئيسية المسؤولة عن أعمال إزالة الألغام

1- المركز الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD)

لقد تأسس مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD) رسميا في 28 أبريل 1998 كمؤسسة دولية مستقلة بموجب القانون السويسري. ويهدف المركز إلى أن يكون مركزا عالميا متميزا في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بدعم من حكومات من بينها سويسرا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها.[19]

لقد طور مركز جنيف الدولي نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين الدعم الفني الميداني والبحث وتيسير السياسات. ويركز

عمله على تقديم المشورة للسلطات الوطنية والشركاء الدوليين بشأن التخطيط الاستراتيجي وإدارة الجودة وأفضل الممارسات التشغيلية للحد بشكل فعال من مخاطر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة.[20]

ويركز المركز على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الألغام من خلال عدة آليات[21]:

- تقديم الدعم الفني والتقني للمنظمات الدولية، ولا سيما دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS)، لتنسيق وتنفيذ برامج فعّالة لإزالة الألغام.
- يقوم بوضع سياسات واستراتيجيات عالمية لإدارة مخلفات الحرب من الألغام والمتفجرات، بما في ذلك صياغة المعايير والإجراءات التشغيلية.
- تقديم الدعم التشغيلي والعملي لأنشطة إزالة الألغام الجارية لضمان كفاءتها وفعاليتها على أرض الواقع.
- دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، بالتعاون مع الدول الأطراف لضمان الامتثال للمعايير الإنسانية الدولية.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، يواصل المركز العالمي للتدخل الإنساني في حالات الكوارث مواءمة عمله مع الأجندات العالمية الناشئة بشأن العمل الإنساني والتنمية المستدامة وبناء السلام، معززاً بذلك الصلة بين الحد من مخاطر الذخائر المتفجرة وتعزيز قدرة المجتمعات من خلال هذه الشراكات المستدامة طويلة الأمد، التي لا تعزز قدرات المركز التقنية فحسب، بل تهيئ أيضاً بيئات تكون فيها السلطات الوطنية أكثر قدرة على إدارة المخاطر وحماية المدنيين.

من خلال هذه الأنشطة، يساهم المركز الدولي لإزالة الألغام بشكل مباشر في الأمن البشري عن طريق الحد من المخاطر التي تشكلها الألغام الأرضية، ودعم تعافي المجتمعات المحلية، وتمكين التنمية المستدامة في مناطق ما بعد النزاع.

2- برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS)

تأسست خدمة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في عام ١٩٩٧،[22] باعتبارها وحدة موحدة بعد دمج الوحدات المنفصلة داخل الأمم المتحدة، وتعمل كنقطة اتصال مركزية لبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام. وذلك من خلال تنسيق اعمال الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام، وقيادة الاستجابات العملياتية على المستوى الدولي، لإزالة المخاطر التي تشكله الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة والعبوات الناسفة محلية الصنع والمرتجلة، ودعم عمليات حفظ السلام، فضلاً عن وضع المعايير والسياسات والقواعد.[23]

أسهمت الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وبرامجها المتخصصة بالألغام من تبسيط الكثير من الإجراءات وتوحيد المعايير التشغيلية، بما يعزز من سرعة وفعالية الاستجابة في مناطق النزاعات وما بعدها. ويظهر ذلك من خلال اعتماد نهج منسق يربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام مع الالتزام بالمعايير الدولية.[24]

وعليه، يتضح أن دور الأمم المتحدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام لا يقتصر على التنسيق الفني أو الاستجابة الطارئة فحسب، بل يمتد ليشمل بناء إطار مؤسسي متكامل يعزز الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية المختلفة مثل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD) والمنظمة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) فضلا عن منظمات أخرى وقد أسهم هذا الدور في إرساء معايير دولية موحدة بما يدعم جهود الأمم المتحدة في ترسيخ الأمن الانساني والحد من الآثار طويلة الأمد لمخاطر النزاع.

3- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) عام 1863 في جنيف، وتعد من أقدم المنظمات الإنسانية الدولية، حيث اضطلعت بدور محوري في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني وحماية ضحايا النزاعات المسلحة.[25]

ولقد قد أسند لهذه اللجنة الدولية مهمة الإشراف على التطبيق الدقيق لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين. لذا فإن النظام الأساسي قد أشار إلى المهام الإنسانية التي تضطلع بها الأخيرة والزامها بالتعاون مع كافة الأطراف المتعاقدة لتحقيق تلك المهام.[26]

لقد منحت نصوص الاتفاقية للجنة الدولية القيام بجملة من المهام الإنسانية لحماية ضحاية النزاعات المسلحة، كما ان التطورات الحاصلة على تلك النصوص جعل من الأنشطة الإنسانية للجنة تمتد لتشمل جميع ضحايا النزاعات المسلحة عسكريين كانوا او مدنيين، وقد اخذت اللجنة من خلال أنشطتها الإنسانية تضطلع بدور رقابي رئيسي وفاعل على تطبيق القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه لفائدة هؤلاء الضحايا.[27]

لا شك أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير نمطية؛ فهي في الواقع كيان فريد من نوعه نظراً لظروف تأسيسها، ووثائقها التأسيسية، والحصانات والامتيازات التي تتمتع بها، والتي تمكنها من أداء مهمتها الإنسانية. وبالتالي، وعلى عكس المنظمات الأخرى، لا تخضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لنفس المعاملة الخاصة. بل غالباً ما تمنحها الدول صلاحيات إضافية للوفاء بالتزاماتها الدولية، مما يجعلها كياناً أُنشئ وطور للعمل في إطار القانون الدولي، بهدف ضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني وحماية المتضررين من النزاعات المسلحة.[28]

المطلب الثالث

التحديات المستقبلية لأعمال إزالة الألغام والأمن البشري

من خلال مراجعة مدى أهمية الدور الذي تلعبه برامج المتعلقة بالألغام من خلال المنظمات الدولية، يتضح جليا ضرورة هذه الاستراتيجيات لتعزيز الأمن البشري، ولكن على الرغم من المساهمة الكبيرة لبرامج الاعمال المتعلق بالألغام في تعزيز الأمن البشري في بيئات ما بعد النزاع، فإن هذا القطاع يواجه عدداً من التحديات الناشئة التي قد تؤثر على استدامته في المستقبل.[29]

ومن أبرز هذه التحديات هي:

1. انخفاض التمويل

مع انخفاض التلوث الناتج عن الألغام تدريجياً في العديد من المناطق حول العالم نتيجة لجملة من العوامل تخص الظواهر الأمنية والإنسانية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، ينظر إلى العمل في مجال إزالة الألغام على أنه قطاع اخذا بالانكماش، مما قد يودي إلى انخفاض تدريجي في التمويل الدولي والاهتمام السياسي. يثير هذا الوضع مخاوف بالغة بشأن قدرة المنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام على المدى الطويل على مواصلة عملياتها والاستمرار في معالجة التداعيات الإنسانية والتنموية لمخاطر المتفجرات.[30]

2. التوطين وبناء القدرات

يعد التوطين المدروس، الذي ينقل المسؤوليات والمهارات والموارد إلى الجهات الفاعلة الوطنية، أمراً حيويا لتحقيق الاستدامة، ولكنه يتطلب دعماً مخططاً طويل الأمد واستراتيجيات تكيفية تتناسب مع السياقات المحلية. وتؤكد الدراسات المتعلقة بتنمية القدرات أن التدريب التقني وحده غير كافٍ؛ إذ يتطلب الأمر تطويراً مؤسسيا وحوكمة وتوجيهاً طويل الأمد لترسيخ المكاسب والاهداف.[31]

3. ضعف دمج القطاع في التنمية الوطنية

يعتبر ضعف دمج قطاع إزالة الألغام ضمن خطط التنمية الوطنية ودورات إعداد الموازنات من أبرز التحديات التي تؤثر في استدامته، إذ ان إدماج هذا القطاع في الأطر التنموية يعزز من القدرة على التنبؤ بالموارد المالية، ويربط أنشطته بأولويات التعافي وإعادة الإعمار في مناطق ما بعد النزاع، مما يزيد من فرص تحقيق أثر مستدام. وبناء على ذلك تشير تقييمات البرامج إلى أهمية ربط أعمال إزالة الألغام بالأهداف التنموية الأوسع، بما يسهم في تبرير تخصيص الموارد المحلية والحفاظ على أهميته، لا سيما في ظل تغير أولويات الجهات المانحة في المجال

الإنساني.[32]

في نهاية الامر، يتطلب التصدي لهذه التحديات تحولاً استراتيجياً حقيقا نحو تعزيز الدعم المحلي، وضمان التمويل المستدام، ودمج العمل المتعلق بالألغام ضمن أجندات التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً. ويُعدّ تعزيز هذه الأولويات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الأمن البشري ودعم الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الإنسانية والتنموية لمخاطر المتفجرات وخاصة البيئية منها، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمعات أكثر أماناً ومرونة واستقراراً في المستقبل.

الخاتمة

في الختام، تظهر هذه الدراسة أن الأمن البشري ليس مجرد مفهوم نظري في العلاقات الدولية فحسب ، وإنما هو واقع معيشي يؤثر بشكل مباشر على حياة الناس، لاسيما في بيئات ما بعد النزاعات ، إذا تواجد الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة ليس مجرد تهديد مادي فقط ، بل هو حاجز صامت يمنع المجتمعات من التعافي وإعادة البناء والمضي قدمًا في الحياة.

لذا، فإن إزالة الألغام تتجاوز كونها عملية تقنية لإزالة المتفجرات من الأرض، ولكن هي جهد إنساني يعيد الأمل والكرامة والشعور بالحياة الطبيعية ، فعند تطهير الأرض لا تصبح آمنة فحسب، بل تصبح صالحة للاستخدام أيضا، مما يسمح للعائلات بالعودة وللمجتمعات بالنمو.

في الوقت نفسه، لا يقتصر دور المنظمات الدولية على الاستجابة الفورية للتحديات الإنسانية، بل يمتد ليشمل بناء استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى تعزيز الأمن البشري، عبر دعم عمليات إزالة الألغام، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، للمساهمة في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار المستدامة.

وقد ازداد هذا الدور ديناميكية لهذه البرامج في ضوء التحولات العالمية الراهنة ، إذ بدأت المنظمات الدولية تتجاوز الأساليب التقليدية وتتبنى مناهج مبتكرة ومرنة لتعزيز فعالية تدخلاتها ، ومن أبرز هذه التطورات استخدام التقنيات الذكية، كتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي(AI) ونظم المعلومات الجغرافية(GIS)، التي تُعيد تشكيل عمليات إزالة الألغام عبر تحسين تقييم المخاطر وتحديد الأولويات والكفاءة التشغيلية ، ولا تقتصر هذه التطورات على زيادة دقة تحديد المناطق الخطرة فحسب، بل تُسهم أيضا في إدارة أفضل للموارد وآليات استجابة أسرع.

لذا يمكن القول انه لا يمكن تحقيق الأمن البشري عبر جهود قصيرة الأجل أو حلول جزئية فقط، بل يتطلب عملًا جماعيًا مستدامًا وتكاملًا بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية ، إذ لا يكفي القضاء على المخاطر الظاهرة التي تُخلفها الحروب، وإنما يجب أيضًا معالجة الظروف الهيكلية التي تجعل المجتمعات عرضة لهذه المخاطر ، وبذلك فإن تبني نهج شامل يضع الإنسان في صميم اهتمامه ويُدمج الأبعاد الأمنية والتنموية ، والإنسانية هو السبيل الوحيد لتحقيق ظروف بيئية سليمة ، ودائمة قائمة على الاستقرار والكرامة الإنسانية.

توصل البحث في نهايته إلى عدد من الاستنتاجات هي :

1. أن تهديد الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة لم يعد مجرد امتداد مباشر للنزاعات المسلحة، بل تحول إلى "بنية أمنية سلبية" مستقلة نسبياً تستمر في إنتاج عدم الاستقرار حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية، ما يعني أن إنهاء الحرب لا يعني بالضرورة انتهاء العنف بصيغته غير المباشرة.
2. أن فاعلية المنظمات الدولية في تعزيز الأمن البشري لا تتحدد فحسب بحجم تدخلها الميداني، وإنما بقدرتها على تحويل العمل الإنساني من استجابة طارئة إلى "نظام إدارة مخاطر طويل الأمد"، يدمج بين الوقاية، والتأهيل، والتنمية، وليس الإزالة التقنية فقط.
3. أن الأمن الإنساني في سياقات ما بعد النزاع يتأثر بعامل غير تقليدي يتمثل في "ذاكرة الأرض الملوثة"، أي أن الجغرافيا نفسها تتحول إلى عامل إنتاج للخوف والجمود الاقتصادي والاجتماعي، ما يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والمكان بعد الحرب.

4. أن أحد أبرز التحديات البنيوية في قطاع إزالة الألغام يتمثل في "الانكماش الإدراكي الدولي"، إذ يتراجع الاهتمام السياسي والتمويلي مع انخفاض مستوى الضحايا الظاهرين، على الرغم من استمرار الخطر الكامن، وهو ما يخلق فجوة خطيرة في استدامة الأمن البشري.
5. أن تحقيق الأمن البشري المستدام لا يرتبط فحسب بإزالة التهديدات المادية، وإنما يعتمد على إعادة هندسة العلاقة بين الفاعل الدولي والمجتمع المحلي، بحيث تتحول المجتمعات من متلقٍ للمساعدة إلى شريك في إنتاج الأمن، وهو تحول جوهري في فلسفة ما بعد النزاع.

إما فيما يخص توصيات البحث فتمحورت حول ما يلي :

1- **تعزيز التعاون الدولي**: يجب على المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني زيادة التنسيق وتبادل الموارد لضمان فعالية برامج إزالة الألغام، وتوعية المجتمعات المحلية، ودعم ضحايا الألغام.
2- **زيادة التمويل المستدام**: ينبغي على الجهات المانحة والحكومات الوطنية ضمان تمويل طويل الأجل لبرامج مكافحة الألغام، حتى مع انخفاض التلوث، للحفاظ على سير العمليات ومعالجة الآثار الإنسانية والتنموية طويلة الأجل للمخاطر المتفجرة.
3- **تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات**: نعني بذلك نقل مسؤولية مكافحة الألغام تدريجيا إلى الجهات الفاعلة الوطنية، مصحوبة بالتدريب التقني والتطوير المؤسسي والتوجيه طويل الأجل، بما يضمن استدامة الخبرات المحلية.
4- **دمج مكافحة الألغام في خطط التنمية الوطنية**: ينبغي إدراج أنشطة إزالة الألغام والحد من المخاطر في استراتيجيات التنمية الوطنية وعمليات إعداد الميزانية، بما يتماشى مع التدخلات الإنسانية وأولويات التعافي الاجتماعي والاقتصادي الأوسع إذا يبدو هذا الامر هو الأكثر فعالية من ناحية تحقيق الأهداف للمناطق التي شهدت نزاعات مسلحة.
5- **الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار**: ينبغي توسيع نطاق استخدام تحليلات البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والذكاء الاصطناعي(AI) لتحسين رسم خرائط المخاطر، وتحديد أولويات عمليات إزالة الألغام، وترشيد تخصيص الموارد، وتعزيز الكفاءة والسلامة العامة لأعمال إزالة الألغام.
6- **تعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات التوعية**: ينبغي لبرامج إزالة الألغام أن تستمر في إشراك المجتمعات المتضررة من خلال حملات التوعية، والتثقيف بشأن المخاطر، والتخطيط التشاركي، بما يضمن أن تعالج التدخلات مواطن الضعف المحلية، وتدعم استعادة سبل العيش والكرامة والحرية.
7- تعزيز الأطر القانونية والسياسية في تنفيذ الإجراءات الدولية: ينبغي للحكومات والهيئات الدولية إنفاذ الامتثال للمعاهدات، مثل اتفاقية أوتاوا، ووضع تشريعات وطنية لأعمال إزالة الألغام، وضمان حماية المدنيين من الألغام.
8- **استخدام الحملات البيئية**: الاستفادة من الحملات العالمية لرفع مستوى الوعي البيئي من أجل تنفيذ البرامج البيئية في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، بهدف تحويلها إلى بيئات مستدامة تدعم تعافي المجتمعات.

- الهوامش :

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994),p 22.

[2] رشيد الغزالي، "البرامج التنموية ورهانات الأمن الإنساني"، مجلة المعرفة، العدد 13 (فبراير 2024)، ص. 356.

[3] Tadjbakhsh, S. (2005). Human security: Concepts and implications with an application to post-intervention challenges in Afghanistan (Les Études du CERI, No. 117–118, p. 12). Paris: Centre d'Études et de Recherches Internationales (CERI), Sciences Po.

[4] United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 1–5.

[5] رشيد الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص 357-358.

[6] Berhe, A. A. (2007). The contribution of landmines to land degradation. Land Degradation & Development, 18(1), p. 2.
[7] Interdisciplinary Conference on Electrics and Computer (INTCEC). (2025). Airborne Detection of Landmines and Unexploded Ordnances with Data Fusion Techniques Using Ground Penetrating Radar and Magnetometer Integrated Unmanned Aerial Systems. Chicago, Illinois, USA, 15–16 September 2025.
[8] Gallagher, J. E., & Oughton, E. J. (2025). MLID: An Adaptive Multispectral Landmine Identification Dataset for Drone-Based Detection. Department of Geography & Geoinformation Science, George Mason University, Fairfax, VA, USA, p. 4.
*معاهدة اوتاوا: معاهدة دولية لعام 1997 تهدف إلى حظر الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها، مع إلزام الدول بتدميرها وإزالة آثارها.
[9] Bryden, A. (2003). "Emailed applications are preferred: Ethical Practices in Mine Action and the Idea of Global Civil Society." Third World Quarterly, 24(5), pp. 795–797. Taylor & Francis.
[10] United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA). (2025). Anti-Personnel Landmines Convention. Available at: https://url-shortener.me/K0YW
[11] United Nations. (2003). Protocol on Explosive Remnants of War (Protocol V). Convention on Certain Conventional Weapons (CCW). New York: United Nations Office for Disarmament Affairs.
[12] Ćosić, D., & Ćatović, A. (2024). "Research on the Problem of Landmines and Explosive Remnants of War Worldwide and Methods of Demining." Defense and Security Studies, 5(2), p. 90.
[13] International Committee of the Red Cross (ICRC). (n.d.). Explosive Remnants of War. Available at: https://www.icrc.org/en/law-and-policy/explosive-remnants-war
[14] Tadjbakhsh, S. (2005), p. 15, pp. 11–16.
[15] Hofmann, U., et al. (2016). Linking Mine Action and SSR through Human Security. Geneva: Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), pp. 397–398.
[16] Sarah Njeri, "Mine clearance in aid of post conflict peacebuilding; the role of Humanitarian Mine Clearance Pioneer Corps (HMCPC) in Somaliland (1991–1994)," Conflict, Security & Development, vol. 25, no. 4 (2025),pp. 2–3.
[17] United Nations, Human Security Handbook: An Integrated Approach for the Realization of the Sustainable Development Goals, United Nations, 2016, pp. 5–7.
[18] Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2014). A Guide to Mine Action (5th ed.). Geneva: GICHD, p. 49.
[19] Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD), About GICHD, established April 28, 1998. Available at: https://www.gichd.org
[20] Kristian Berg Harpviken et al., Measures for Mines: Humanitarian Mine Action and Impact Assessment, 2004, 899-902.
[21] GICHD & Landmine Monitor. (2000). Landmine Monitor Report 2000. Available at: https://www.hrw.org/reports/2000/landmines/LMWeb-51.htm
[22] United Nations Mine Action Service (UNMAS). (1997). About UNMAS. Available at: https://www.unmas.org/en/about-us
[23] United Nations. (2023). United Nations Mine Action Strategy 2023–2028. New York: United Nations, p.3.
[24] ibid., p. 7.
[25] International Committee of the Red Cross (ICRC). (n.d.). History of the ICRC. Available at: https://www.icrc.org/en/our-history
[26] أ. محمد نعرورة، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي، جانفي 2014، ص 135.
[27] المصدر نفسه، ص139.
[28]Debuf, E. (2016). "The Legal Status of the International Committee of the Red Cross, Its Privileges and Immunities." International Review of the Red Cross, No. 97 (897/898), p. 321.
[29] Da Cal, B. (2012). Mine Action and Development: Challenges of Inter-Organizational Relationships. Master's thesis, The Open University, Global CWD Repository, p. 8.
[30] Da Cal, B. (2012). ibid.

[31] Wallen, C., & Loughran, C. (2018). "Landmine Free 2025: A Shared Responsibility." Journal of Conventional Weapons Destruction, 22(3), p. 3.

[32] Landmine & Cluster Munition Monitor. (2007). Landmine Monitor Report 2007: Mine Action Funding. Available at: https://archives2.the-monitor.org/en-gb/reports/2007/landmine-monitor-2007/mine-action-funding.aspx

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر باللغة العربية

اولاً. الدوريات العلمية والدارسات :

1. رشيد الغزالي، "البرامج التنموية ورهانات الأمن الإنساني"، مجلة المعرفة، العدد 13 (فبراير 2024).
2. محمد نعرورة، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، جانفي 2014.

- المصادر باللغة الانكليزية :

First, the books:

1. Acharya, A. (2020). Human Security. In The Globalization of World Politics (6th ed.). Oxford University Press.
2. Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2014). A Guide to Mine Action (5th ed.). Geneva: GICHD.
3. Hofmann, U., Maspoli, G., Massleberg, Å., & Rapillard, P. (2016). Linking Mine Action and SSR through Human Security. Geneva: Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF).
4. United Nations Development Programme (UNDP). (1994). Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press.
5. Harpviken, K. B., et al. (2004). Measures for Mines: Humanitarian Mine Action and Impact Assessment.

Second: Scientific journals and studies

1. Berhe, A. A. (2007). The contribution of landmines to land degradation. Land Degradation & Development, 18(1).
2. Bryden, A. (2003). Ethical practices in mine action and the idea of global civil society. Third World Quarterly, 24(5).

3. Ćosić, D., & Ćatović, A. (2024). Research on the problem of landmines and explosive remnants of war worldwide and methods of demining. Defense and Security Studies, 5(2).
4. Debove, E. (2016). The legal status, privileges, and immunities of the International Committee of the Red Cross. International Review of the Red Cross, 97(897/898).
5. Gallagher, J. E., & Oughton, E. J. (2025). MLID: An adaptive multispectral landmine identification dataset for drone-based detection.
6. Tadjbakhsh, S. (2005). Human security: Concepts and implications with an application to post-intervention challenges in Afghanistan. Les Études du CERI, No. 117–118.
7. Wallen, C., & Loughran, C. (2018). Landmine free 2025: A shared responsibility. Journal of Conventional Weapons Destruction, 22(3).

Thirdly. Theses and Dissertations

1. Da Cal, B. (2012). Mine Action and Development: Challenges of Inter-Organizational Relationships (Master's thesis). The Open University.

Fourth. Official Documents

1- United Nations. (2003). Protocol on Explosive Remnants of War (Protocol V). Convention on Certain Conventional Weapons (CCW).
2- United Nations. (2023). United Nations Mine Action Strategy 2023–2028.

Fifth. Conferences

1- Interdisciplinary Conference on Electrics and Computer (INTCEC). (2025). Airborne detection of landmines and unexploded ordnances with data fusion techniques using ground penetrating radar and magnetometer integrated unmanned aerial systems. Chicago, Illinois, USA.

The Internet

1. United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA). (2025). Anti-Personnel Landmines Convention. https://url-shortener.me/K0YW
2. Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). About GICHD. https://www.gichd.org
3. Geneva International Centre for Humanitarian Demining & Landmine Monitor. (2000). Landmine Monitor Report 2000. https://www.hrw.org/reports/2000/landmines/LMWeb-51.htm

4. International Committee of the Red Cross (ICRC). Explosive Remnants of War. https://www.icrc.org/en/law-and-policy/explosive-remnants-war
5. International Committee of the Red Cross (ICRC). History of the ICRC. https://www.icrc.org/en/our-history
6. United Nations Mine Action Service (UNMAS). About UNMAS. https://www.unmas.org/en/about-us

List of sources and references

First, the books:

1. Acharya, A., Human Security, in The Globalization of World Politics, 6th ed., Oxford University Press, 2020.
2. Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD), A Guide to Mine Action, 5th ed. (Geneva: GICHD, 2014).
3. Hofmann, U., Maspoli, G., Massleberg, Å., & Rapillard, P., Linking Mine Action and SSR through Human Security. Geneva: Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), 2016.
4. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994).
5. Kristian Berg Harpviken et al., Measures for Mines: Humanitarian Mine Action and Impact Assessment, 2004.

Second: Scientific Journals and Studies

1. Alan Bryden, “Ethical Practices in Mine Action and the Idea of Global Civil Society,” Third World Quarterly, 24, no. 5 (2003).
2. Dženan Ćosić and Alan Ćatović, “Research on the Problem of Landmines and Explosive Remnants of War Worldwide and Methods of Demining,” Defense and Security Studies, 5, no. 2 (2024).
3. Else Debove, “The Legal Status, Privileges, and Immunities of the International Committee of the Red Cross,” International Review of the Red Cross, No. 97 (897/898), 2016.
4. James E. Gallagher and Edward J. Oughton, MLID: An Adaptive Multispectral Landmine Identification Dataset for Drone-Based Detection, 2025.
5. Berhe, A. A., “The Contribution of Landmines to Land Degradation,” Land Degradation & Development, 18, no. 1 (2007).
6. Tadjbakhsh, S., Human Security: Concepts and Implications with an Application to Post-Intervention Challenges in Afghanistan, CERI, Sciences Po, 2005.

7. Wallen, C., & Loughran, C., "Landmine Free 2025: A Shared Responsibility," Journal of Conventional Weapons Destruction, vol. 22, no. 3 (2018).
8. Njeri, S. "Mine clearance in aid of post conflict peacebuilding; the role of Humanitarian Mine Clearance Pioneer Corps (HMCPC) in Somaliland (1991–1994)," Conflict, Security & Development, vol. 25, no. 4 (2025).

Third: Theses and Dissertations

1. Brian Da Cal, Mine Action and Development: Challenges of Inter-Organizational Relationships, Master's thesis, The Open University, 2012.

Fourth: Official Documents

1. United Nations, Protocol on Explosive Remnants of War (Protocol V), Convention on Certain Conventional Weapons (CCW), 2003.
2. United Nations, United Nations Mine Action Strategy 2023–2028, 2023.
3. United Nations, *Human Security Handbook: An Integrated Approach for the Realization of the Sustainable Development Goals*, 2016.
4. United Nations Development Programme (UNDP). (1994). *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*. New York: Oxford University Press.

Fifth: Conferences

1. Interdisciplinary Conference on Electrics and Computer (INTCEC), Airborne Detection of Landmines and Unexploded Ordnances with Data Fusion Techniques Using Ground Penetrating Radar and Magnetometer Integrated Unmanned Aerial Systems, Chicago, Illinois, USA, 2025.

Sixth: The Internet

1. Anti-Personnel Landmines Convention, United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), https://url-shortener.me/K0YW
2. Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD), About GICHD, https://www.gichd.org
3. Geneva International Centre for Humanitarian Demining & Landmine Monitor, Landmine Monitor Report 2000, https://www.hrw.org/reports/2000/landmines/LMWeb-51.htm

4. International Committee of the Red Cross (ICRC), "Explosive Remnants of War," https://www.icrc.org/en/law-and-policy/explosive-remnants-war
5. International Committee of the Red Cross (ICRC), History of the ICRC, https://www.icrc.org/en/our-history
6. United Nations Mine Action Service (UNMAS), About UNMAS, https://www.unmas.org/en/about-us